مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد العاشر

يناير 2017م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- الحركات أبعاض حروف المد واللين .
- التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)
- أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج".
- الاحتجاج بالحديث الضعيف.
- مفهوم الخيال عند سارتر.
- الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ.
- القيم الدلالية للفصل والاعتراض.
- الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا".
- العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث.
- تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد.
- جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية.
- استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج).
- ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين.
- القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم .
- حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها.

- Fuzzy Complex Valued Metric Spaces
- Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia**.**
- Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.

الافتتاحية

إن الفرد الناجح في حياته، وكذلك المجتمعات والدول هم الذين يحددون أهدافهم، ويضعون في حسبانهم تحقيقها، والوصول إليها، فإذا حدد الفرد والمجتمع لنفسه هدفا فلن يضيع في متاهات الحياة، وسوف يصل إلى المطلوب، فتحديد الهدف أمر مهم ومقوم من مقومات النجاح، لذا على الآباء والمربين، أن يعلموا الأبناء– ومنذ السنوات الأولى في دراستهم– أن يحددوا لأنفسهم أهدافا ينبغي عليهم الاجتهاد من أجل الوصول إليها وتحقيقها، كما يجب أن يعلموهم معايير الأهداف حتى تتوافق مع رغباتهم وقدراتهم.

وعلى المجتمع كله والدول في عالمنا العربي أن يضعوا أهدافا واضحة المعالم للنهوض بالمجتمع يعرفها الصغير قبل الكبير، والجاهل قبل المتعلم، فيسعى الجميع وتتضافر الجهود من أجل تحقيقها وتنفيذها، لا أن تكون طوباوية لا يشعر بها الأفراد، ولا يحسون بقيمتها، فلا يسعون ولا يتعاونون لتحقيقها، بل نجدهم في بعض الأحيان يعملون عكسها لعدم درايتهم بها.

ونتيجة لعدم وجود الأهداف الواضحة المعالم في مجتمعاتنا أفرادا وجماعات لم يصل الفرد منا– عقليا وفكريا واجتماعيا واقتصاديا– إلى مستوى المسؤولية؛ ولم تصل مجتمعاتنا إلى أولى درجات الرقي، فالملاحظ على شبابنا الإهمال والتسيب واللامبالاة نحو نفسه ونحو مجتمعه، فيقبل بأدنى المراتب ولم يعد في أنظارهم إلا أمرين: المال وبأي وجه كان، والمنصب المرموق دون السعي إلى مؤهلاته، فضعفت لديهم العزيمة، وخارت القوى، ووقع الكثير في سفاسف الأمور.

وفي المقابل نجد أن شبابا كانت أهدافهم واضحة، ومقاصدهم معروفة ارتقوا بفضل ذلك إلى مقامات مرموقة، ووصلوا إلى ما يطمحون إليه، مع شيء التشجيع والمتابعة، فمن سار الطريق وصل.

هيئة التحرير

د/أحمد عبد السلام ابشيش

كلية التربية/ جامعة المرقب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد:

فقد أجمعت الأمة على أن أدلة الأحكام هي الكتاب والسنة، والمراد بالسنة هي ما ثبت عن النبيء ﷺ من قول أو عمل أو تقرير، وأجمعت أيضا على وجوب العمل بالحديث الصحيح، وأنه لا فرق بينه وبين القرآن في الاستدلال به على الأحكام. والمراد بالصحيح عند المحدثين هو ما اتصل إسناده وسلم من العلة القادحة والشذوذ، واتصف رجاله بالعدالة والضبط.[1]

فهذا القسم من الحديث يفيد العلم والعمل. وفي المقابل لهذا القسم هو الحديث الضعيف[2] وهو ما فقد شرطا أو أكثر من شروط الصحيح وليس له عاضد، فإن هذا القسم من الحديث الأصل فيه عدم الاحتجاج به، ولو في الترغيب والترهيب وفضائل

---

[1] انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص 17.

[2] لو اقتصر في أقسام الحديث على قسمين صحيح وضعيف، فالصحيح هو ما يحتج به والضعيف لا يصلح لأن يحتج به؛ لأنه لا يثبت عن رسول اللهﷺ فالمراد بالضعيف هو الضعيف الذي لا ينجبر، وإذا كان سبب الضعف هو كذب الراوي فإنه لا يحتج به ولو تعددت طرقه بخلاف الحديث الضعيف الذي لم يكن ضعفه فسق الراوي فإنه يتقوى بمجموع طرقه ويرقى لدرجة الحسن لغيره ويصلح الاحتجاج به، وعلى هذا فيكون الحديث صحيحا وضعيفا.

الأعمال ؛ لأن هذا القسم لم تثبت نسبته للنبيء ﷺ. والكلام في هذا البحث يكون حول ماهية الحديث الضعيف وأقسامه ومتى يحتج به ومعارضته لما هو أقوى منه في مبحثين وخاتمة.

المبحث الاول : ماهية الحديث الضعيف وأقسامه.

والمبحث الثاني : الاحتجاج بالحديث الضعيف .

أهمية البحث

الدراسات الحديثية جميعها تهدف إلى تمييز الصحيح من غيره، خشية أن يأتي المستدل بالسنة بحديث لم تثبت صحته، فيكون الاستدلال ضعيفا، سواء عارضه حديث غيره أم لا؛ لأن الأصل ألا يستدل إلا بالصحيح الثابت، فالضعيف لا يستدل به على انفراده في الأحكام وغيرها، ولو كان معنى الحديث صحيحا، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن المستدل بالسنة يثبت أحكاما يترتب عليها فعل الشيء أو تركه تدينا، وفي هذا استدراك على الشريعة إذا لم يعرف المستدل صحة ما استدل به؛ لأن الأصل في هذا ألا يأتي بدليل حتى يعرف درجته، ودراسة الحديث الضعيف تظهر أهميتها في هاتين المسألتين، وهما تجنب الاستدلال بالضعيف، والوقوف على أدلة الشرع الصحيحة، ولهذا قال العلماء: الأصل في العبادات التوقف، أي: لا يحكم على الأفعال من حيث الفعل والترك والتخيير إلا بأدلة صحيحة تتوقف عليها صحة العمل أو بطلانه أو وجوبه أو تحريمه. وحتى لا تتعارض أحكام الشرع أخذ العلماء الحكم الثابت بالأصح إذا كان الحديثان صحيحين وفي ظاهرهما تعارض، فقدموا ما اتفق عليه البخاري ومسلم على ما انفرد به أحدهما، مما يدل على أنه ليس للضعيف قوة معارضة الصحيح، ولا النهوض بالاستدلال به، فكانت دراسة الاحتجاج بالضعيف من أهم الدراسات الحديثية في السابق وفي وقتنا الحاضر، فقد يجد المسلم العديد من الأقوال في المسألة الواحدة وبينها اختلاف ظاهر، في حين أن المسألة ليس فيها إلا قول واحد، فاختلاف هذه الأقوال منشأه تعدد الأدلة مع اختلاف درجتها من الصحة والضعف، أو تعدد الأدلة مع صحتها

وليس للمكلف ترجيح أو علم بالنسخ، وهذه أخف من سابقتها، فأهمية دراسة الحديث الضعيف مقدمة على دراسة النسخ والترجيح ، لما في معرفة الضعيف من استبعاد لعديد من الأدلة بألا يعبأ بها لما في غيرها من الصحيحة غنى عنها .

المبحث الأول : ماهية الحديث الضعيف وأقسامه

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ : " خبر الفاسق ساقط غير مقبول ... ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار" [1] والمراد بالمنكر في هذا السياق هو المردود ، لذكره مع خبر الفاسق، والحكم عليه بالسقوط وعدم قبوله، فعدم القبول يفيد الرد وإن كان الفاسق قد يصدق أحيانا، كما أن الصادق قد يحصل منه سهو، وليس في قوله تعالى ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾[2] دليل على عدم قبول روايته، وإنما فيها إرشاد إلى التبين من خبره. إلا أن السر في ترك رواية الفاسق وعدم قبولها أن من شروط الصحيح أن يرويه عدل، والإمام مسلم رحمه الله يرى بوجوب الرواية عن الثقات، والثقة في مصطلح الحديث هو العدل الضابط، فإذا انتفت عدالة الراوي لم تقبل روايته، ولهذا كانت أشد درجات الضعيف ما فقد شرط العدالة، وإن كانت باقي شروط الصحيح مؤثرة في الحديث من حيث القبول والرد، فإن رواية الكذابين متروكة مطلقا، والكذب علة تقدح في عدالة الراوي، بخلاف الضبط فإن الرواة يختلفون فيه من حيث القوة والقلة. قال ابن حجر :" ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي أو تهمته بذلك"[3] قال في النزهة: "والقسم الثاني من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب

---

[1] مقدمة صحيح مسام59/1.

[2] سورة الحجرات الآية 6.

[3] نخبة الفكرص37.

وهو المتروك. والثالث: المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة "[1] أي: مخالفة الضعيف للثقة. سوى ابن حجر بين المتروك والمنكر في عدم الأخذ بهما، واعتبرهما قسما واحدا وهو المردود.

فالحديث الضعيف بوصف عام هو ما لا يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن [2]، وهذا ما قرره النووي بقوله: "وأما الضعيف فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن، وأنواعه كثيرة، منها: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، وغير ذلك." [3]، وشروط الحديث الحسن هي شروط الصحيح إلا أن رجاله أخف ضبطا من رجال الصحيح، ولهذا فرقوا بينهما في اللفظ، فاعتبروا الصحيح ما اشتهر رواته بقوة الضبط، والحسن ما قل ضبط رواته عن رواة الصحيح. وعلى تعريف مسلم للحديث الضعيف أن الحديث ينقسم إلى قسمين صحيح وضعيف باعتبار أن الحسن من الصحيح، وهو كذلك، إلا أن الحسن منه ما هو حسن لذاته، ومنه ما هو حسن لغيره، وهذا الأخير هو جملة من الأحاديث فقدت في آحادها شروط الحسن لذاته، والحسن لذاته أوصافه اتصال السند، الخلو من العلة القادحة، الخلو من الشذوذ، عدالة رواته، ضبطهم على وصف أقل من ضبط رواة الصحيح[4]. وهناك تقسيم

---

(1) نزهة النظر ص 40.

(2) قال السخاوي: أما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن... فإنه حيث قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر. فتح الغيث 96/1.

(3) صحيح مسلم بشرح النووي 36/1.

(4) إذا اختل وصف الاتصال فالحديث ضعيف، ومنه المنقطع والمعضل والمرسل والمدلس والمعنعن، على خلاف بين العلماء. وإذا اختل وصف السلامة من العلة فالحديث ظاهره الصحة مع وجود ما يقدح في صحتها. وإذا اختل وصف السلامة من الشذوذ فالحديث شاذ ومنكر. وإذا اختل وصف العدالة فالحديث موضوع أو مكذوب وفيه جهالة. وإذا اختل وصف الضبط فالحديث من رواية سيء الحفظ وكثير الوهم.

آخر للحديث وهو: الصحيح والحسن والضعيف، وعلى هذا التقسيم يكون الحديث الضعيف ما فقد وصفا من أوصاف الحسن. قال ابن تيمية:" وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، فأول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله... وأما من قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف ضعفا يوجب تركه."[1]، يقرر ابن تيمية في تقسيم الضعيف أن من الضعيف ما يزول عنه وصف الضعف فيصبح في درجة الحسن إذا تعددت طرقه، ولم يكن ضعفه فسق الراوي، وأكثر الحديث هو من الحسن. قال النووي: " والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، وتستعمله عامة الفقهاء."[2] فيشمل الحسن لذاته وهو من أقسام الصحيح، والحسن لغيره وهو الضعيف الذي له ما يقويه من طرق أخرى وهو العاضد عند المحدثين، وتقسيم ابن تيمية وغيره الضعيف إلى قسمين يدل على أن الضعيف ليس على درجة واحدة .

تفاوت الضعيف.

الضعيف بعضه أشد ضعفا من بعض. قال القاسمي: "يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته. "[3] قال النووي: "والسقيم على ثلاث طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول."[4] ذكر النووي ثلاثة أنواع للضعيف، وجاء ترتيبها على شدة

---

[1] مجموعة الفتاوى 17/18 –18.

[2] صحيح مسلم بشرح النووي 34/1.

[3] قواعد التحديث ص 109.

[4] صحيح مسلم بشرح النووي 34/1.

ضعفها، فأولها الموضوع وقد اعتبره ابن حجر بكذب الراوي في الحديث النبوي[1] وذلك لكثرة التلازم بين الوضع والكذب، بمعنى أن من يضع أحاديث وينسبها للنبيء ﷺ فقد كذب في نسبة هذه الأحاديث إليه، وهذا النوع من الأحاديث لا ينجبر بتعدد طرقه . قال القاسمي :" اعلم أن الضعيف لكذب راويه أو لفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه المماثلة له لقوة الضعف."[2] وهذا النوع هو الذي عناه ابن تيمية بأنه ضعيف ضعفا يوجب تركه، وما ترجم له مسلم في مقدمة صحيحه بقوله باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ . أي: وجوب الرواية عن الثقات، ووجوب ترك الرواية عن الكذابين. قال ابن الصلاح: النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع، وهو: المختلق المصنوع. اعلم أن الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة. [3]

في قوله شر الأحاديث الضعيفة أنها تتفاوت في الضعف، وهذا النوع لا تحل روايته في أي معنى، فضلا عن الاحتجاج به، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة، التي ينجبر ضعفها بتعدد طرقها، أما الموضوع فإنه لا تحل روايته، ولو تعددت طرقه المماثلة له في الضعف إلا لبيان وضعه، أي: أن الراوي يرويه لكونه موضوعا، ورواية هذا النوع فيها الدفاع عن السنة، وذلك ببيان الأحاديث الموضوعة للتحذير منها. وهنا يعتبر ذكرها أفضل من عدم روايتها، إذا علم الراوي من حال المخاطبين التباس الأمور عليهم بأحاديث موضوعة. قال ابن الصلاح: والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضررا قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس

[1] انظر: نزهة النظر ص 38.

[2] قواعد التحديث ص 109

[3] علوم الحديث ص 99

موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونا إليهم، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها، ومحو آثارها والحمد لله .[1] الصوفية لا يميزون بين الأحاديث، ولو ظهرت علامات الوضع على الحديث إذا رأوا أن هذه الأحاديث فيها مجاهدة النفس والإكثار من الأدعية والأذكار، فإنهم يغضون الطرف عن درجتها ويتساهلون في الأخذ بها. هذا أحد أسباب وضع الحديث، وهو ما جعله ابن تيمية من أسباب تعمد الكذب. قال: وتعمد الكذب له أسباب، أحدها: الزندقة. وثانيها: نصرة المذاهب والأهواء، وهذا كثير في لأصول، والفروع والوسائط. وثالثها: الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك. ور ابعها: الأغراض الدنيوية لجمع الحطام. وخامسها: حب الرئاسة بالحديث الغريب [2]

فالحديث الموضوع شر الأحاديث لما فيه من تعمد الكذب، والكذب علة قادحة في عدالة الراوي .

المرتبة الثانية من الأحاديث الضعيفة.

الأحاديث شديدة الضعف جدا، وهي الأحاديث التي في سندها راو أو أكثر متهم بالكذب، أو سيء الحفظ جدا، أو خالف رواتها رواية المقبولين.

والمرتبة الثالثة هي الأحاديث يسيرة الضعف، وهي عامة الأحاديث الضعيفة، عدا الموضوعة وشديدة الضعف، وهي ما ليس في إسنادها من يتهم بالكذب ولا سيء الحفظ جدا. [3]

الحديث الضعيف قد يشترك مع الحديث الصحيح والحسن، وقد يختص بأنواع، فمن الأحاديث التي يشترك فيها الضعيف مع الصحيح والحسن، الحديث المسند، والحديث المتصل، والحديث المرفوع، والحديث المعنعن ومنه المؤنن، والحديث المسلسل،

---

[1] علوم الحديث ص 100

[2] مجموعة الفتاوى 29/18

[3] انظر: سلسلة الدراسات الحديثية ص 269 وقد رتبت بدءا بالأحاديث يسيرة الضعف .

والحديث العالي، والحديث النازل، والحديث الفرد. فهذه جملة من الأحاديث لا يحكم بصحتها ولا بضعفها بمجرد ألقابها، بل بما ينضم إليها من باقي شروط الصحة، أو فقدها. وهناك أنواع من ألقاب الأحاديث اختصت بالضعيف منها: الموقوف على الصحابة قولا لهم أو فعلا، المقطوع: وهو ما جاء عن التابعين أو من دونهم من أقوالهم وأفعاهم، المنقطع: وهو ما لم يتصل إسناده، المعضل: وهو ما سقط من إسناده أكثر من راو، الشاذ، المنكر، المتروك، المعلل، المضطرب، المقلوب، المدلس، والمرسل على قول أكثر المحدثين. [1] فهذه جملة من الأحاديث يحكم بضعفها من تسميتها مجردة عن القرآن والمتابعات والشواهد، أي: ليس لها عاضد تتقوى به .

المبحث الثاني الاحتجاج بالحديث الضعيف

الحديث يحتج به في الحرام والحلال، كما يحتج به في المستحبات وفضائل الأعمال، والحديث إما صحيح يحتج به، ومن الصحيح الحسن لغيره، وهو ما كان في الأصل مجموع أحاديث ضعيفة تعددت طرقها فزال عنها وصف الضعف، وألحقت بالأحاديث الصحيحة، فهذا النوع من الأحاديث يحتج به ما لم يكن ضعفه فسق الراوي، أما الأحاديث المكذوبة والموضوعة، فإنه لا تحل روايتها فضلا عن الاحتجاج بها ولو تعددت طرقها. بقي نوع آخر من الأحاديث الضعيفة وهي الأحاديث التي لا تنجبر، أي: الأحاديث التي ليس لها ما يقويها من المتابعات والشواهد[2] وموافقة القرآن والإجماع وأصول الشريعة وأقوال الصحابة، وكان سبب ضعفها إما انقطاع في السند، أو تفرد بالرواية، أو مخالفة الثقات، أو غير ذلك من أسباب الضعف غير فسق الراوي، فهذا النوع من الحديث هو المقصود بالدراسة، وللعلماء مذاهب في الاحتجاج به. قال القاسمي: ليعلم أن المذاهب في الضعيف ثلاثة:

---

[1] انظر: قواعد التحديث ص 123، 130.

[2] انظر: مقدمة ابن الصلاح 15/1، نزهة النظر 29، فتح المغيث 207/1.

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقا، لا في الأحكام ولا في الفضائل... والظاهر أن مذهب البخاري ومسلم كذلك أيضا، يدل عليه شرط البخاري في صحيحه، وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف، وعدم إخراجهما في صحيحيهما شيئا منه، وهذا مذهب ابن حزم . رحمه الله.

المذهب الثاني: أنه يعمل به مطلقا قال السيوطي: وعُزي ذلك لأبي داود وأحمد؛ لأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

المذهب الثالث: يعمل به في الفضائل بشروطه الآتية، وهذا هو المعتمد عند الأئمة... قال: "وذكر الحافظ بن حجر له ثلاثة شروط، أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به. الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. [1] فهذه أهم الشروط التي وضعها العلماء للاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال وفي الترغيب والترهيب، وهي شروط إذا تحققت جميعها، أو تحقق الشرط الثاني منها وهو اندراج الحديث تحت أصل معمول به، فإن الحديث يصلح للاحتجاج به في فضائل الأعمال، وما يرد في فضائل الأعمال إنما هو للاستحباب، والاستحباب حكم. قال ابن تيمية: "وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملا من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم... وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله، أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع[2] كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء... وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك فإذا روي

---

[1] قواعد التحديث 113و116

[2] وهذا معنى أن يندرج تحت أصل معمول به

حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب، وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع، جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب[1] يقرر ابن تيمية في هذا القول أمرين:

الأول: الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل. وهذا كما يظهر من كلامه أنه لا يجوز إثبات هذا الحكم إلا بحديث صحيح، وأما الحديث الذي لا يحتج به فإنه لا يصح إثبات أي حكم به، ومن أثبت حكما بدليل لم يثبت فقد شرع في الدين بما لم يأذن به الله

الثاني: أن مقادير الثواب والعقاب قد ترد بها أحاديث ضعيفة، وقد مثل لذلك برجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحا كثيرا، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره... قال: ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائليات، والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء، ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي، لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب، والترجية والتخويف. [2]

وحول هاتين المسألتين نقاش يتركز على بيان الفرق بين ذكر الإسرائليات، والمنامات وكلام السلف، والعلماء، ووقائع العلماء، وبين الحديث الضعيف، إذا كان الحديث عند ذكره ينصرف إلى ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، بمعنى أن ذكر الإسرائليات وأقوال العلماء فإنه ينفع صدقها ولا يضر كذبها كما ذكره ابن تيمية، أما الحديث فإنه لا تجوز نسبته إلى النبيء ﷺ إلا بعد التأكد من صحته، ويستوي في ذلك الصحيح لذاته، والحسن، والحسن لغيره، أما الضعيف سواء كان الضعف فسق الراوي أو كان الضعف لعدم العاضد، فإنه لا تصح نسبته إلى النبيء ﷺ ويكون المستدل به أحد الكاذبين؛ لأنه على غير يقين من نسبة هذا القول إلى النبيءﷺ، ولهذا اشترط العلماء

---

[1] مجموعة الفتاوى 40/18.

[2] مجموعة الفتاوى 40/18.

لمن يستدل بالحديث صحة ثبوت الحديث، والكذب على رسول الله ﷺ يضر بخلاف الكذب على غيره، فكل ما لم يثبت عن النبيءﷺ لاتحل روايته ولا نسبته إلى النبيءﷺ فضلا عن أن يستدل به في فضائل الأعمال أو الترغيب والترهيب، ولهذا كانت السلامة أقرب لمن يستدل بالإسرائليات وأقوال العلماء ممن يستدل بحديث لم تثبت عنده صحته ولو صح معناه؛ لأن مدار الاستدلال ثبوت الحديث. روى البخاري عن عبد الله بن عمرو أن النبيءﷺ قال : " بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار." [1] ذكر ابن حجر عدة أقوال في شرحه لقوله: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" منها: قيل المراد جواز التحدث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال عنهم بخلاف الأحكام الإسلامية فإن الأصل في التحدث الاتصال[2] وقال ابن تيمية: " فلو لم يكن في التحدث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه." [3] هذا كله مما لم ينسب إلى النبيءﷺ، وقد ثبت عنهﷺ أنه قال: " لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم" [4] قال ابن حجر: "أي: إذا كان ما يخبرونكم به محتملا؛ لئلا يكون في نفس الأمر صدقا فتكذبوه، أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج، ولم يرد النهي عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه." [5]

جعل ابن حجر ضابطا للحديث عن أهل الكتاب وهو عدم ورود النهي عن

---

[1] أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب / ما ذكر عن بني إسرائيل.

[2] فتح الباري 617/8 .

[3] مجموعة الفتاوى 41/18.

[4] أخرجه البخاري كتاب التفسير باب / قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا .

[5] فتح البارئ 216/10.

تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، وكذلك عدم ورود النهي عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه، بمعنى جواز تكذيبهم عند مخالفة شرعنا، وجواز تصديقهم عند موافقته؛ لأن أهل الكتاب قد يحدثون بما هو صحيح غير محرف، وقد يحدثون بما حرفوه، وليس لبني إسرائيل ما عند المسلمين من الإسناد الذي به تتم معرفة درجة الحديث بمعرفة رواته، ولأهل الكتاب أحاديث في فضائل الأعمال وغيرها، فهم يحدثون بلا سند. قال السخاوي: "وقد روينا من طريق أبي العباس الدغولي قال: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول: إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط... ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطون حروفه... فهذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة." [1] روى مسلم عن ابن سيرين أنه قال: " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " وعن ابن المبارك قال: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء."[2] فالعلم المقصود في قول ابن سيرن هو العلم برجال الحديث وهو السند، والإسناد هو ذكرهم كما قال ابن سيرين:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." [3] والمراد بالفتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه .

---

[1] فتح المغيث 3/3.

[2] مقدمة صحيح مسلم باب / في أن الإسناد من الدين ...79/1.

[3] المصدر نفسه.

قال ابن حجر: "إن الفتن التي مرت بها الأمة- شرفها الله- كان ولا بد لها أن تهتم بالإسناد، والسؤال عنه مبكرا، وما ذلك إلا للذب عن هذا الدين، وخاصة في أعقاب الفتن التي ظهرت مع بداية خلافة الإمام عثمان بن عفان- رضي الله عنه- وبالأخص مع نهاية خلافة الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- حيث استشهد غدرا." [1] والذي يروي في فضائل الأعمال وفي الترغيب والترهيب فإنه أحيانا ينسب القول للنبيء ﷺ بخلاف لو نسب لغيره من أهل الكتاب أو من علماء المسلمين قال ابن تيمية: " فإذا تضمنت أحاديث فضائل الأعمال الضعيفة تقديرا وتحديدا مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي." [2] وكذلك الأذكار لا يمكن تحديد مقاديرها ولا كيفياتها ولا أوقاتها ولا استحبابها، وكل ما ينسب إلى الدين بأنه مستحب، لا يكون إلا بدليل شرعي، وإلا كان صاحبه مبتدعا أو يكون كاذبا.

سبب ذكر الأحاديث الضعيفة

من الأحاديث الضعيفة ما لا يحل ذكرها وإنما يؤتى بها لأغراض قال النووي: "قد ذكر مسلم- رحمه الله- في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كذاب... فقد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة. أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها. الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به، أو يستشهد... ولا يحتج به على انفراده. الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم. الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب

[1] تهذيب التهذيب 12/1.

[2] مجموعة الفتاوى 41/18.

والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام... وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئا يحتجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة الحديث، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثير من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدا، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه، إن كان عارفا، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفا والله أعلم. [1]

ذكر القاسمي قول الدواني في الحديث الضعيف فقال: قال المحقق جلال الدين الدواني:" اتفقوا على أن الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية، ثم ذكروا أنه يجوز بل يستحب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وممن صرح به النووي في كتبه... وفيه إشكال؛ لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف، كان ثبوته بالحديث الضعيف، وذلك ينافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة." [2] وجه الإشكال في الاستحباب، إذ لا خلاف بين العلماء في أن أحكام الحلال والحرام لا تثبت بالحديث الضعيف، كما نقل ابن تيمية عن الإمام أحمد أنه قال: " إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد. قال: وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي"[3] .

---

[1] صحيح مسلم بشرح النووي 113/1.

[2] قواعد التحديث 118– 119 .

[3] مجموعة الفتاوى 40/18.

والاستحباب حكم شرعي فكيف يثبت بحديث ضعيف، بمعنى ما وجه الفرق بين الواجب والمستحب من حيث عدم صلاحية الحديث الضعيف للاحتجاج به في الواجب والمحرم، وجواز الاحتجاج به في المستحب، والحديث الضعيف لا يثبت به شيء من الأحكام الخمسة، والمراد بالضعيف هنا الضعيف المتروك، ولهذا فرقوا بين الضعيف وقسموه إلى قسمين: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك، وهوما يعنيه العلماء من أنه أحب إليهم من القياس ومن آراء الرجال، وهو الذي يستدل به في فضائل الأعمال بالشروط التي وضعها العلماء، أما الضعيف المتروك فإنه لا تصح نسبته للنبيء ﷺ.

قواعد ومسائل تتعلق بالحديث الضعيف

من القواعد التي وضعها العلماء لرواية الحديث الضعيف والاحتجاج به ما يأتي:

1- ألا يقول المحتج قال رسول الله ﷺ بل يقول روي عنه، أو أي صيغة تفيد التمريض، فلا يجزم بنسبة الحديث للنبيء ﷺ بخلاف روايته للصحيح، ومن الصحيح- كما مر- الحسن لغيره، ومن القواعد المتعلقة بالحديث الضعيف التي وضعها العلماء القول بأن الحديث ضعيف الإسناد.

2- ولا يقول الراوي ضعيف المتن، وذلك لأن الحديث قد يكون له طريق أخرى غير الطريق التي فيها ضعف، والضعف يكون في السند وهم الرواة رجال الحديث، والضعف إما في العدالة، وإما في الضبط، وكلاهما تتفاوت فيه درجات الضعف، ولعلماء الحديث مصطلحات في الجرح والتعديل مدارها عدالة الرواة وضبطهم، وإذا وجد راو ضعيف أو أكثر في سند أي حديث فلا يحكم على متن ذلك الحديث بالضعف؛ لأنه قد توجد له طريق أخرى صحيحة، ومن القواعد أن الضعف متوجه للسند، أي: رجال الحديث، والإسناد مما اختصت به هذه الأمة، وإذا ورد حديث وحكم عليه بأنه لا أصل له، أو ليس له أصل، فمعناه لا إسناد له، ولا يلزم من الحكم على الحديث بالضعف بأنه موضوع، فالموضوع له أكثر من مدلول، فأحيانا يذكر ويراد به الحديث المختلق

المكذوب، أي: وضعه صاحبه ونسبه للنبيء ﷺ، وأحيانا يراد به المهمل المتروك من وضع الشيء إذا أهمله .

3- ومن القواعد المتعلقة بالضعيف أنه لا يعارض به الصحيح، بمعنى أن الحكم للصحيح في مختلف الحديث، فإذا تعارض حديثان وكان أحدهما ضعيفا فلا عبرة به، وكذلك الصحيح لا يعل بالضعيف. [1] وفي هذه المسألة أي: عدم معارضة الصحيح بالضعيف مخرج للعديد من مسائل الخلاف بطرح الدليل الضعيف وإثبات الحكم للصحيح، وقد تساهل بعض الفقهاء بعدم اعتبار هذه المسالة فأفتى بما ظهر له من دليل ضعيف، أو من دليل أضعف من دليل آخر فحصل اللبس والاضطراب، ولو اعتبرت هذه القاعدة، وتحرى الفقهاء والمفتون درجة الحديث لما وجد قط تعارض .

هذا والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الخـاتمـة

البحث في الحديث الضعيف ومعرفته ليس بالأمر الهين؛ لأن الحكم على الحديث بالضعف أحيانا يبعده عن الاستدلال به، فيهمل الحديث، ولهذا تحرى العلماء كل الطرق التي بها يقوى الحديث حرصا منهم على عدم ترك شيء عن رسول الله ﷺ كما تحروا كل الطرق التي بها يضعف، حتى لا ينسب للنبيء ﷺ ما ليس من سنته، وحول هذين الأساسين انقسم علماء الحديث إلى متشدد في التضعيف حتى ضعف أحاديث صحيحة، حرصا منه على عدم نسبة أي حديث إلى النبيء ﷺ، ومتساهل في التصحيح حرصا منه على عدم ترك شيء من سنة النبيء ﷺ ، ومنهم من كان وسطا. فمن تشدد في التضعيف إذا صحح حديثا فعليك به؛ لأنه ما صححه إلا بعد البحث الدقيق عن فقد أسباب الجرح، ومن تساهل في التصحيح إذا ضعف حديثا فعليك به؛ لأنه ما ضعفه إلا لفقد أسباب التعديل، ولهذا كان علم الحديث من أدق العلوم، ورجاله

[1] انظر: قواعد التحديث 121.

اكتسبوا دراية واسعة لمعرفة حال الراوي والمروي، بلغت بهم إلى معرفة رجال كل متن، فلا يفوت عليهم قلب الإسناد فإذا ذكر الرجال عرفوا أحوالهم، وعرفوا شيوخهم وتلاميذهم، وأسباب جرحهم وتعديلهم، كل هذا ليسلم المصدر الثاني من التشريع- الذي حفظه الله بهم- من أن يضاف إليه ما ليس منه، أو يحذف منه ما هو منه، ليطمئن المسلم بجهودهم على صحة ما نسبوه للنبيءﷺ وما أهملوه وحكموا بوضعه. وفي هذا البحث شيء من جهودهم في بيان معنى الحديث الضعيف والاحتجاج به جاءت مختصرة؛ لأن مثل هذا البحث لا يسع لمعشار قول واحد منهم في جانب من جوانب الاحتجاج بالحديث الضعيف، نظرا لتحديد صفحات البحث، وما ذكر في هذا البحث لا يعدو أن يكون مدخلا لدراسة هذا الجانب والله الموفق.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المدونات الحديثية

- صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند في حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت 256 هـ. ط . دار التقوى للتراث القاهرة الطبعة الأولى 1421هـ . 2001م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ت 261 هـ. ط دار الحديث القاهرة 1422هـ- 2002 م .

ثالثا: شروح الحديث

- صحيح مسلم بشرح النووي " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " للإمام أبي زكرياء يحيى بن شرف النووي الدمشقي ت 676هـ. ط دار الفكر 1424هـ-2004م.
- فتح البارئ شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852 هـ. ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثالثة 1429هـ-1999م.

رابعا: الكتب الحديثية

- تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني ت773 هـ ط. دار المعرفة بيروت الطبعة الأولى 1417هـ-1996م.
- سلسلة الدراسات الحديثية للدكتور محمد بن عمر بن سالم بازمول ط. دار الإمام أحمد الطبعة الأولى 1429هـ-2007 م
- علوم الحديث لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ت 643 هـ ط دار الفكر بيروت لبنان1425 هـ-2004 م.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت 902هـ . ط. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى 1403هـ.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي. ط. دار الكتب العلمية. بيروت.
- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني ت هـ728. ط. دار الوفاء. القاهرة. الطبعة الثانية1421هـ-2001 م.
- مقدمة ابن الصلاح معرفة أنواع علوم الحديث يعرف بمقدمة ابن الصلاح لأبي عمرو بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح ت643هـ ط. دار الفكر1406هـ-1986م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت852هـ. ط. الفرقان. القاهرة. الطبعة الأولى 1420هـ - 2009م.

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	الحركات أبعاض حروف المد واللين	أ. جبريل محمد عثمان	6
3	التفكير الإيجابي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (لدى عينة من الشباب الليبيين)	د/ميلاد عبد القادر محمد فنته	21
4	أثر التلوث البصري في التأثير على جمالية المدينة "مدينة زليتن كنموذج"	أ/ فرج مصطفي الهدار	60
5	الاحتجاج بالحديث الضعيف	د/أحمد عبد السلام ابشيش	84
6	مفهوم الخيال عند سارتر	د. نور الدين سالم ارحومة قريبع	103
7	الأَحْكَامُ النَّحْوِيَّةُ المُتَعَلِّقَةُ بِالمَوصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ	د. علي محمد بن ناجي	130
8	القيم الدلالية للفصل والاعتراض	د. عبدالله محمد الجعكي	174
9	الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتنمية ثقافة الحوار في التعليم الجامعي الليبي دراسة ميدانية "جامعة مصراتة أنموذجا"	د. سليمة عمر علي التائب	190
10	العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بجنوح الأحداث	د/أحمد علي الحويج	211
11	تقدير الجريان السطحي بحوض وادي جبرون باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد	د. رجب فرج سالم اقنيبر	245

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
12	جهود المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات العلمية	الطاهر عمران جبريل	286
13	استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في تحديث الخرائط الورقية (الخرائط الجيولوجية كنموذج)	د / على عياد الكبير	318
14	ظاهرة القلب الصوتية بين القدامى والمحدثين	د/ عز الدين أحمد عبد العالي	343
15	القول المهم في اعتراض الحصكفي على تعريف ابن هشام للجملة والكلام وأيهما أعم	د. محمد سالم العابر	358
16	حوادث المرور في ليبيا والأضرار الناجمة عنها	د/ مفتاح ميلاد الهديف	383
17	Fuzzy Complex Valued Metric Spaces	أ / فاطمة مصطفى اميمن أ/سعاد مفتاح عبد الرحمن	305
18	Academic Difficulties In Learning Among Undergraduates In Universiti Sains Islam Malaysia	د. مفتاح محمد أبو جناح	418
19	Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients.	Aisha Ahmed Amer Rabeaa Abd Allah Alshbear Nagat Muftah Alabbar	441
20	الفهرس		455

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.

And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.